من أحكام الاتصال والانفصال

٦٢ ـ وَذو انْتِصابٍ فِي انْفِصالٍ جُعِلاَ   إيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ(١)

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «**إيَّايَ**» للمتكلِّم وَحْدَه، و«**إيانا**» للمتكلِّم المشارَكِ أو المعظِّمِ نفسَه، و«**إيَّاكَ**» للمخاطبِ، و«**إيَّاكِ**» للمخاطبة، و«**إياكما**» للمخاطَبينِ أو المخاطبَتَينِ، و«**إيَّاكُم**» للمخاطَبين و«**إيَّاكُنَّ**» للمخاطبات، و«**إيَّاه**» للغائب، و«**إيَّاها**» للغائبة، و«**إيَّاهما**» للغائِبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ، و«**إيَّاهُمْ**» للغائِبينَ، و«**إياهُنَّ**» للغائبات(٢).

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «جعل» الآتي «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياي» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التفريع».

(٢) اختُلف في هذه اللواحق التي بعد «إيَّا» فقيل: هي حروف تبيِّنَ الحالَ وتوضح المرادَ من «إيَّا» متكلِّمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة، نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسيِّ والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صحَّحه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أُضيفت إليها «إيَّا» زاعمين أنَّ «إيَّا» أُضيفَتْ إلى غيرِ هذه اللَّواحق في نحو: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ» فيكون في ذلك دليلٌ على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين: الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذٌّ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني: أنه لو صحَّ ما يقولون، لكانت «إيَّا» ونحوُها ملازمةً للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون «إيا» ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أيّ» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرًا، وإنما هي حرف عِمادٍ جيء به توصُّلاً للضمير، والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامةً يعتمدُ عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة. =

٦٣ ـ وَفي اخْتيارٍ لَا يَجيءُ المُنْفصِلْ إذا تَـأَتَّـى أَنْ يَـجـيءَ الـمُـتَّـصِـلْ(١)

كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتَى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفَصلِ(2)، إلا فيما سيذكرُه المصنِّفُ، فلا تقول في «أكرمتُكَ»: «أكرمْتُ إيَّاكَ»؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتَّصلِ، فتقولُ: «أكرمْتُكَ».

فإن لم يمكنِ الإتيانُ بالمتَّصل تعيَّن المنفصِلُ، نحو: «إيَّاكَ أكْرَمْتُ»(٣)، وقد جاء الضَّميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله: [البسيط]

= وزعم الزجَّاج أنَّ الضمائر هي اللواحقُ موافقًا في ذلك للفرَّاء، ثم خالفه في «إيَّا» فادَّعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إنَّ هذا اسمٌ ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيَّا» ولواحقِها ضميرٌ واحد.

(١) «وفي اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتَّى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

(2) سبَبُ ذلك أن الضمير المتصل أشدّ اختصاراً من المنفصل، والضمائر وُضِعَتْ لغرض الاختصار.

ينظر: المرادي ١/ ٣٦٧، والأشموني ١/ ١٩٦، و«البهجة» ص٦٤.

(٣) **اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلاً في عشرة مواضع:**

الأول: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقول الفرزدق:

أَنَا الذائِدُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّمَا يُدَافِعُ عَن أحسَابِهِم أنا أو مِثلِي

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلَّا أنا أو مثلي.

ومن هذا النوع قول عَمرو بن مَعديكَرِب الزبيدي:

قَد عَلِمَت سَلمى وجَاراتُها ما قَطَّر الفَارِسَ إلَّا أنَا

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هو» وكقول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنتُمْ فائِزِينَ وقَدْ أغرَى العِدَى بِكُمُ استِسلامُكُم فَشَلا

الثالث: أن يكونَ عاملُ الضمير مضمَراً، نحو قول السَّموأل:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ =

ش١٥ - بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيَّـاهُـمُ الأَرْضُ فـي دَهْـرِ الـدَّهـاريـرِ(١)

= وكقول لَبيد بن ربيعة:

فإنْ أنْتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانتَسِبْ ... لَـعـلَّـكَ تَـهـدِيـكَ الـقُـرُونُ الأوائـلُ

الرابع: أن يكون عاملُ الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عاملُ الضمير معنويًّا، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو: «اللهم أنا عبدٌ أثيم، وأنْتَ مولىً كريم» ومنه: «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، وكقول الشاعر:

إنْ هُـوَ مُـسـتَـولِـيًـا عـلـى أحَـدٍ ... إلَّا عـلـى أضْـعَـفِ الـمَـجـانِـيـنِ

السابع: أن يفصل بين الضَّمير وعامله بمعمولٍ آخر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقول الشاعر:

مُـبَـرَّأ مِـن عُـيُـوبِ الـنَّـاسِ كُـلِّـهِـمِ ... فـالله يَـرعَـى أبـا حَـفـصٍ وإيَّـانـا

الثامن: أن يقعَ الضمير بعدَ واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهُذَلي:

فـآلَـيـتُ لا أنـفَـكُّ أحْـذُو قـصِـيـدَةً ... تَـكُـونُ وإيَّـاهـا بِـهَـا مـثَـلاً بَـعـدِي

التاسع: أن يقع الضميرُ بعد «أمَّا» نحو: «أمَّا أنا فشاعرٌ، وأمَّا أنْتَ فكاتبٌ، وأمَّا هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللَّام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إنْ وَجَـدتُ الـصَّـديـقَ حَـقًّـا لإيَّـا ... كَ فَـمُـرْنـي فَـلَـنْ أزَالَ مُـطِـيـعَـا

وسيأتي موضعٌ ذَكَرَ تفصيلَه المصنف والشارح.

(١) البيت من قصيدة للفَرَزْدق يفتخر فيها ويمدح يزيدَ بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَـا خَـيْـرَ حَـيٍّ وَقَـتْ نَـعْـلٌ لَـهُ قَـدَمَـا ... ومَـيِّـتٍ بَـعْـدَ رُسْـلِ الله مَـقْـبُـورِ

إِنِّـي حَـلَـفْـتُ وَلَـم أَحْـلِـفْ عَـلـى فَـنَـدٍ ... فِـنَـاءِ بَـيـتٍ مِـنَ الـسَّـاعـيـنَ مَـعْـمُـورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» بكسر الميم مخففة بمعنى تضمَّنت، أي اشتملت، أو بمعنى تكفلَّت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه.

الإعراب: «**بالباعث**» جار ومجرور متعلق بقوله: «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت «**الوارث**» صفة ثانية، أو معطوف عليه بإسقاط حرف العطف للضرورة، أو مضاف إليه «**والأموات**» يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جرُّه بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، على مثال قوله:

يَـا مَـن رَأى عَـارِضـاً أُسَـرُّ لَـهُ ... بَـيـنَ ذِرَاعـي وجَـبْـهَـةِ الأسَـدِ =

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ وَما أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى(١)
٦٥ ـ كَذاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصالَا أَخْتارُ غَيْري اخْتارَ الانْفِصالَا(٢)

= وقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَها». والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان، فأُعمل فيه الثاني وحُذف ضميره من الأوَّل لكونه فضلة «**ضمنت**» ضمن: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**إياهم**» مفعول به تقدَّم على الفاعل «**الأرض**» فاعل ضمن «**في دهر**» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف، و«**الدهارير**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضمنت إيَّاهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاصٌّ بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقُّه الكلام لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهم الأرْضُ».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العَدَوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أُشَيٍّ، بزنة المصغَّر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا: هداية السالك إلى أوضح المسالك ـ ١/ ٩٠ من كتابنا: عدة السالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَومٍ فأذكُرَهُمْ إلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً، وهو قوله: «هم» في آخر البيت، وكان من حقِّه أن يجيءَ به متصلاً بالعامل، وهو قوله: «يزيد» ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال: «إلَّا يزيدونهم حبًّا إليَّ». ومثل ذلك قول طَرَفَةَ بن العبد البكري:

أصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ بَلْ قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وكان من حقِّه أن يقول: «بَلْ قَطَعوا الوِصالَ» لكنَّه اضطر ففصل.

(١) «وصل» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «هاء» مفعول به تنازعه الفعلان، فأُعمل فيه الثاني، وهاء مضاف، و«سلنيه» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «في كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه مبتدأ مؤخر «واتصالاً» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «غيري» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والياء التي للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.

أشار في هذين البَيتَين إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يؤتَى فيها بالضَّميرِ منفصلاً مع إمكان أنْ يؤتَى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران[1]، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنيهِ» فيجوزُ لك في هاء «سَلْنيه» الاتِّصالُ، نحو: «سَلْنيهِ»، والانفصالُ، نحو: «سَلْني إيَّاه»، وكذلك كلُّ فعل أشبهه، نحو: «الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ» وَ«أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ».

وظاهر كلامِ المصنِّف أنَّه يجوزُ في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين[2]، وظاهر كلام سيبويه[3] أن الاتصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى**» إلى أنه[4] إذا كان خبرُ «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما، فاختار المصنِّفُ الاتِّصالَ، نحو «كُنْتُهُ»[5]، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو: «كنت إياه»[6][٧][تقول: الصديق كُنتَه، وكنت إيَّاه].

(1) قاله ابن هشام بعبارة أخرى في «أوضح المسالك» ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥:
أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخَرَ أعرفَ منه، مُقَدَّم عليه، وليس مرفوعاً.
وقال المرادي ١/ ٣٧١: ما وقع ثانيَ ضميرين بفعلٍ غير ناسخ.
وقال الأشموني ١/ ١٩٩: من كل ثاني ضميرين أولها أخصُّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ.
ولك أن تقول: أن يقع الضمير بعد فعل متعدٍّ إلى ضميرَين أولهما أعرفُ من الثاني، وهذا الأول ليس في موضع رفعٍ، والثاني منهما ليس خبراً في الأصل.

(2) كالرماني، وابن الطراوة؛ كما في «البهجة» ص٦٤، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٧٢، وزعم المراديُّ أن القول الآخر هو قولُ الأكثرين.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وهو المراد بقول الناظم: «غيري» ولم يصرِّح باسمه تأدُّباً.

(4) وهي الصورة الثانية.

(5) لأن الخبر ضمير، والأصل في الضمير الاتصال؛ لأنه أخصَرُ.

(6) وعُلِّل بأن الضمير كان في الأصل خبراً لمبتدأ، والأصل في الخبرِ الانفصالُ عن المبتدأ.

(٧) قد ورد الأمران كثيرًا في كلام العرب؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعدنَا ... عَنِ العَهدِ والإنسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ

=

وكذلك المختارُ عند المصنفِ الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنيه»[١]، وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَين، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل وهما ضميرانِ، ومذهَبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو: «خِلْتَني إيَّاهُ» ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثيرُ في لسانِ العَرَبِ على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر: [الوافر]

ش١٦ ـ إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها ... فَإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ[٢]

= وقولُ الآخر:

لَيْسَ إيَّايَ وإيَّا ... كِ ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قولُ أبي الأسود الدُّؤلي يخاطبُ غلامًا له كانَ يشربُ النبيذَ فيضطرب شأنُه وتسوءُ حالُه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله ﷺ لعمرَ بن الخَطَّاب في شَأْنِ ابنِ الصيَّادِ: «إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسلَّط عليه، وإلَّا يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه»، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص١١٥.

(١) قد وردَ الأمرانِ في فصيحِ الكلامِ أيضًا، فمِنَ الاتصالِ قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقول الشاعر:

بُلِّغتُ صُنعَ امرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبتَدِرَا

ومن الانفصال قولُ الشَّاعرِ:

أخِي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ ... أرجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ

(٢) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق، أحدِ شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكل من يعتدُّ بكلامه ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقولُ غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أنَّ سيبويه هو الرجل الذي يعتدُّ بقوله ويعتبرُ نقلُه؛ لأنَّه هو الذي شافَهَ العَرَبَ، وعنهم أخذَ، ومن ألسنتهم استمدَّ.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزَّبَّاء، وقال: وقيل: غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاءُ اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسمِّيت البلدُ باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغةُ الذُّبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قالَتْ: ألاَ لَيتَمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال مبني على الكسر في محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول»=

٦٦ ـ وَقَدِّمِ الأَخَصَّ في اتِّصالِ   وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انْفِصالِ(١)

ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمعَ ضميران منصوبان أحدُهما أخَصُّ من الآخر، فإنْ كانا متَّصلين، وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما، فتقول: «الدرهم أعطيتُكَه» و«أعطيتَنيهِ»، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّم، والهاءَ للغائب، ولا يجوزُ تقديمُ الغائب مع الاتِّصال، فلا تقول: أعطيْتُهوك، ولا أعطيْتَهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في «غريب الحديث» من قول عثمان رضي الله عنه: «**أراهُمُني الباطِلُ شَيْطاناً**»(2).

فإنْ فُصِلَ أَحَدُهُما، كُنْتَ بالخيار، فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: «الدرهم أعْطَيْتُكَ

= اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إنَّ مبني على السكون في محلِّ رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل الذي هو «قال» والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يُعرَف الحقُّ بأن يكون منسوبًا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرُّمَّاني وابن الطَّرَاوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولَي ظن وأخواتها، وذلك من قِبَل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب؛ وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطِّراد.

(١) «وقدم» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «في اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدمن» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «شئت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته «في انفصال» جار ومجرور متعلق بقدِّمن.

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (رأى) للإمام مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ). تحقيق: رضوان مامو. مؤسسة الرسالة.

إيَّاه»، و«أعْطَيْتَني إيَّاه». وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: «أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ»، و«أعطَيْتَهُ إياي»، وإليه أشار بقوله: «**وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفصال**».

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإنْ خِيفَ لبْسٌ لم يَجُزْ، فإنْ قلتَ: «زيدٌ أعْطَيْتُكَ إيَّاه»[1]، لم يجز تقديمُ الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

٦٧ ـ وَفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلَا[2]

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبَين واتَّحَدا في الرُّتبة ـ كأنْ يكونا لمتكلِّمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما، فتقول: «أعْطَيْتَني إيَّايَ»، و«أعْطَيْتُكَ إيَّاكَ»، و«أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ». ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: «أعْطَيْتَنيني»، ولا: «أعْطَيْتُكَكَ»، ولا «أعْطَيْتُهوهُ»، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظهُما فقد يتصلان، نحو: «الزَّيْدانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُماهُ»، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلاَفٍ ما وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ إياهُمُ الأرْضُ» الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أُثبت هذا البيتُ في بعض نُسخ الألفية، وليس منها.

وأشار بقوله: «**ونحوَ ضَمِنَتْ....**» إلى آخرِ البيت، إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجبُ فيه اتِّصالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[3]

وقد تقدَّم ذكر ذلك.

---

(١) إنما يقعُ اللَّبس فيما إذا كان كلُّ واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً، كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كلٌّ منهما أنَ يكونَ آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا؟ أما نحو: «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إيَّاه» فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطب آخذٌ تقدَّم أو تأخر، والدرهم مأخوذٌ تقدَّم أو تأخر.

(٢) «**وفي اتحاد**» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف، و«**الرتبة**» مضاف إليه «**الزم**» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**فصلاً**» مفعول به لالزم «**وقد**» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «**يبيح**» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «**الغيب**» فاعل يبيح «**فيه**» جار ومجرور متعلق بيبيح «**وصلاً**» مفعول به ليبيح.

(٣) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص١٠٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.